

الاتحادات العمالية في سوريا تحت المجهر

التاريخ، التوظيف،
المعارضات العمالية

جوزيف ضاهر



جوزيف ضاهر حاصل على دكتوراه في دراسات التنمية من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن (٢٠١٥)، ودكتوراه ثانية في العلوم السياسية من جامعة لوزان في سويسرا (٢٠١٨). يعمل حالياً مدرّساً في جامعة لوزان، كما أنه أستاذ بدوام جزئي في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا في إيطاليا، حيث شارك في «مشروع زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا» وعمل منسقاً لمشروع «المسارات السورية: تحديات وفرص بناء السلام» الجديد. صدر له كتاب الاقتصاد السياسي لحزب الله (بلوتو بريس، ٢٠١٦) وسوريا بعد الانتفاضات – الاقتصاد السياسي لمرونة الدولة (بلوتو بريس، ٢٠١٩). كما يحرّر مدونة سوريا الحرة للأبد.

منشورات مؤسسة فريدريش إيبرت، تموز ٢٠٢٣
مؤسسة فريدريش إيبرت
صندوق بريد: ١١٦١.٧ رياض الصلح
بيروت ٢٢١.١١.٧
لبنان

الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن صاحبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة فريدريش إيبرت.

جميع الحقوق محفوظة. يُمنع طباعة أو إعادة إنتاج أو استخدام أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو وسيلة من دون موافقة خطية مسبقة من الناشر.

الترجمة: فريق دوكستريم
التصميم: لوسي ماريا مومجيان

المحتويات

٢	مقدمة
٢	١. تاريخ موجز وخلفية سياسية للنقابات في سوريا
٣	٢. بعد الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١١
٣	٢,١ السياق الاجتماعي-الاقتصادي ووضع العمال في سوريا
٥	٢,٢ إعادة تقييم دور الاتحاد العام لنقابات العمل بعد ٢٠١١
٥	٢,٣ هيكلية الاتحاد العام لنقابات العمال
٦	٢,٤ الاتحاد العام لنقابات العمال: أداة للتحكم
٧	٣. المعارضة العمالية وأشكال التنظيم البديلة
٧	٣,١ أعمال المعارضة العمالية المؤقتة والبسيطة في مناطق سيطرة النظام
٨	٣,٢ نقابات العمال والاتحادات المهنية خارج مناطق سيطرة النظام
٩	خاتمة

مقدمة

مُثل انقلاب ١٩٦٣ بقيادة حزب البعث نقطة فاصلة في تاريخ سوريا السياسي، لاسيما مع وصول الجناح الراديكالي من الحزب، بقيادة صلاح جديد، إلى السلطة بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٠، حيث نفذ جديد سياسات مثل الإصلاح الزراعي والتأميم وتأسيس قطاع عام واسع النطاق. زادت هذه السياسات من المساواة بين الطبقات، وأوجدت في الوقت نفسه نظام ضمان اجتماعي وخدمات مجانية من الدولة وخدمات السكن الاجتماعي وتعليماً مجانياً ورعاية صحية عامة^٦. استفادت قطاعات واسعة من الطبقة العاملة وصغار الفلاحين من هذه القرارات. كما سعى النظام الجديد إلى تنظيم مجموعات العمال والفلاحين النشطة سياسياً ضمن اتحادات مركزية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام. وأدت هذه التنظيمات الشعبية المركزية في نظام البعث ثلاث وظائف: التمثيل والتحصيد والتحكّم^٧.

في الوقت نفسه، قُمعت أية إمكانية لاستقلال الحركة العمالية أو أي شكل من أشكال اليسار البديل، وقمع النظام الجديد أي توجه للنشاط السياسي داخل النقابات بالإضافة إلى الحركات المعارضة في الستينات، التي كانت بقيادة الشيوعيين والناصريين. لم يُسمح للحركة العمالية بتمثيل مستقل في ظل النظام البعثي، ومُنعت من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي. ولتحديد النقابات المعارضة، اتّبع النظام النموذج المصري في تنظيم وهيكلة قطاعه العام، مستخدماً مؤسسات تابعة للدولة أطلق عليها وصف «العامّة» للإشراف على الإنتاج في قطاعات محددة^٨. وسيراً على هذا النهج من التحكّم بالعمال، قُرض على النقابات كافة التنظيم ضمن الاتحاد العام لنقابات العمال إثر إصدار القانون رقم ٨٤ لعام ١٩٦٨ بموجب مرسوم تشريعي^٩.

أدى انقلاب حافظ الأسد، و«الحركة التصحيحية» التي تلتها، إلى نهاية السياسات الاجتماعية والاقتصادية الراديكالية، وإلى بدء عملية لبرلة (تحرير) تدريجية وبطيئة للاقتصاد، الأمر الذي منح الأسد دعماً من قطاعات من البرجوازية الدمشقية. بالتوازي، بدأ النظام بفرض إجراءات التقشف على السكان مع مرور الزمن، وخاصة في الثمانينات. نتيجة لذلك، تراجع التوظيف في القطاع العام والقطاعات الإدارية، وانخفضت القيمة الحقيقية للأجور مع تزايد التضخم بإيقاع ثابت. في هذا السياق، عدّل دور النقابات تدريجياً ليتحول إلى دعم النظام في تنفيذه سياسات اقتصادية ليبرالية، والإشراف على كبح قوة العمل، عوضاً عن الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة. الدولة البعثية الجديدة، بقيادة الأسد، عبّرت بشكل رسمي في مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال عام ١٩٧٢ أن هدف النقابات «سياسي». بعبارة أخرى، قُرضت قيود صارمة على أي دور سياسي مستقل يمكن للنقابات أن تلعبه، وتراجعت المطالب العملية إلى مرتبة متأخرة لصالح الواجب الأعلى بزيادة حجم الإنتاج المحلي والمساهمة في معركة التحرير وبناء الدولة. ووُصفت كافة الحركات التي عبّرت عن «مطالب» أو «مطالب» تخص الشؤون الاجتماعية والاقتصادية بأنها هدامة في ظل حكم نظام (يدعي أنه) «اشتراكي»، وأن مسارها هو شكل من أشكال «تعطيل» المسار الاشتراكي^{١٠}.

في نيسان/أبريل ١٩٨٠، كان النظام السوري قد حلّ، بموجب مراسيم، كافة الاتحادات المهنية (بما فيها تلك التي تمثل المهندسين والمحامين والأطباء)، وأنشأ اتحادات مهنية جديدة خاضعة لسيطرة الدولة، وعيّن قادتها جميعاً^{١١}. وفي هذه الأثناء، زادت الإجراءات العقابية والقمعية ضد النقابيين المتعاونين مع القطاعات اليسارية والديمقراطية في المعارضة، ممن فازوا في الانتخابات على مرشحي البعث الرسميين في الانتخابات النيابية لعامي ١٩٧٨ و١٩٧٩^{١٢}. هوجم هؤلاء لأنهم شكلوا تهديداً لسياسات النظام القائمة في السبعينات وبداية الثمانينات عبر تنظيم إضرابات واحتجاجات مفاجئة غير رسمية. في صيف عام ١٩٨٢، بسط حزب البعث هيمنة شبه شاملة على الاتحاد العام لنقابات العمال

بعد أكثر من اثني عشر عاماً على إندلاع الانتفاضة الشعبية في سوريا، التي تحوّلت تدريجياً إلى حرب أهلية مدمرة إثر تورّط عدة قوى إقليمية ودولية وميليشيات، والتي أدّت بدورها إلى انقسام البلاد إلى مناطق نفوذ متعددة^{١٣}، يبدو أن الأهداف الأولى للحركة الاحتجاجية في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية قد طواها النسيان.

في بداية الانتفاضة الشعبية السورية عام ٢٠١١، كانت الفئات الاجتماعية الأكثر مشاركة هي العمّال الريفيون والموظفون في المدن وأصحاب الأعمال الحرة من المهتمشين اقتصادياً، إلا أن هذه المجموعات عجزت عن تأسيس مؤسسات تستند إلى انتمائها الطبقي خلال الاحتجاجات. وبعد الانتفاضة، قُرضت قيود على العمل الجماعي بقيادة الاتحادات والنقابات المهنية وجمعيات الفلاحين التي تأسست حديثاً^{١٤}. على هذه الخلفية، تسعى هذه الدراسة إلى صياغة فهم عام لهذه الديناميات وسط غياب النقابات المهنية في سوريا قبل الاحتجاجات وبعدها.

تبدأ الدراسة بوصف موجز لتاريخ النقابات المهنية والعمالية في سوريا منذ استقلالها عام ١٩٤٦، مع لمحة عامة عن التطورات السياسية والاقتصادية في البلاد. كما تحلّل تطور الدور والوظائف التي منحتها الأنظمة المتتالية للنقابات المهنية في سوريا منذ عام ١٩٦٣. ويولي القسم الأول والثاني من الدراسة تركيزاً خاصاً على دور الاتحاد العام لنقابات العمال. في القسم الثاني، تبحث الدراسة الوضع الاجتماعي-الاقتصادي لسوريا والعقالات فيها بعد احتجاجات عام ٢٠١١. إلى جانب تمثيل ودور الاتحاد العام لنقابات العمال في هذه الفترة. ويبحث القسم الأخير في أشكال المعارضة العمالية في مناطق سيطرة النظام وظهور أشكال بديلة لتنظيم الحركة العمالية في المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق.

١. تاريخ موجز وخلفية سياسية للنقابات في سوريا

في أواسط ثلاثينات القرن العشرين، نشأت في سوريا حركة عمالية منظمة. في شباط/فبراير ١٩٣٤، نظّمت النقابات المرتبطة بالمنظمة الحمراء الدولية لنقابات العمال (شركات الطباعة، والسكك الحديدية، والمياه والكهرباء، وتوزيع النفط) أول «مؤتمر للعمال» في دمشق، تأسس خلاله اتحاد نقابات عمال دمشق. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨، تجمّعت اتحادات نقابات العمال في دمشق وحلب وحمص معاً في الاتحاد العام لنقابات العمال. في تلك المرحلة، كانت نقابات العمال تضغط لإصدار قانون للعمل يشمل حدّ ساعات العمل بثمان ساعات في اليوم ووضع حد أدنى للأجور والاعتراف بحقوق النقابات. وبعد التهديد بتنظيم إضراب عام ١٩٣٩، خضع مرسوم يسمح بإنشاء نقابات عمالية للتصويت أخيراً، ولكنه لم يُنفذ حتى حزيران/يونيو ١٩٤٨، بعد نيل البلاد استقلالها عام ١٩٤٦^{١٥}.

بعد استقلال سوريا عام ١٩٤٦، حكم كبار ملاك الأراضي والتجار التقليديون البلاد حتى الانقلاب العسكري الذي قاده قوميون عرب، على رأسهم عناصر من حزب البعث، عام ١٩٦٣. وفي تلك المرحلة، مرّت البلاد بمرحلة صناعية مبكرة أنتجت طبقة عاملة تركّز وجودها في المدن. رغم حجمها الصغير، بدأت هذه الطبقة العاملة بتنظيم نفسها في نقابات. ومن المفارقات أن الحركة النقابية اكتسبت الزخم الأكبر في الشركات الصغيرة^{١٦}، ومع نهاية عام ١٩٥٥، بلغ عدد النقابات المسجلة في سوريا نحو ٢٥ نقابة ضمّت أكثر من ٢٨ ألف عضو^{١٧}.

٦. انظر ريموند هينبوش، سوريا: الثورة من الأعلى (بالإنكليزية)، لندن: روتليدج، ٢٠٠١.
٧. فولكر بيرنيس، الاقتصاد السياسي لسوريا في عهد الأسد (بالإنكليزية)، آي بي توريس، ١٩٩٥، ص ١٧.
٨. آلن ريتشاردز وجون واتربري، الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط (بالإنكليزية)، بولدر، كولورادو: مطبعة ويستفيو، ١٩٩٠، ص ٢٠١.
٩. خضع القانون ٨٤ لعام ١٩٦٨ للتعديل منذ ذلك الحين، ولكنه ما زال يشكل الإطار الأساسي للاتحاد العام لنقابات العمال. الاتحاد العام لنقابات العمل، «الهيكل التنظيمي»، <https://bit.ly/41zx1Xw>.
١٠. لونغينيس، «التصنيع ومعناه الاجتماعي» (بالإنكليزية)، بيرنيس، الاقتصاد السياسي لسوريا في عهد الأسد، ١٧٦.
١١. ميشيل سوروات، الدولة البربرية، ١٩٧٩-١٩٨٢ (بالفرنسية)، المنشورات الجامعية الفرنسية، الشرق الأدنى، ٢٠١٢، ص ١٠٠.
١٢. ميدل إيست ووتش، سوريا مكشوفة: قمع حقوق الإنسان من قبل نظام الأسد (بالإنكليزية)، منشورات جامعة ييل، ١٩٩١، ص ١٤.

١. النظام السوري والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في الشمال الشرقي، وهيئة تحرير الشام والسلطات التركية في الشمال الغربي.
٢. بينها مجموعات عمالية متنوعة، والأكثر مشاركة في المراحل الأولى من الحركة الاحتجاجية كانوا أعضاء نقابة المحامين في محافظات مختلفة.
٣. إليزابيث لونغينيس، «التصنيع ومعناه الاجتماعي» (بالفرنسية)، في ريموند أ. (محرر)، سوريا اليوم، ١٩٨٠، ٣٥٨-٣٢٧، <https://bit.ly/30PUOuh>.
٤. المرجع السابق.
٥. بلغ عدد النقابات الصناعية، التي تختص بالصناعات التحويلية باستخدام القوة الميكانيكية، ٤٨ في عام ١٩٥٤ وبلغ عدد أعضائها ٨٠٠٠. عضو، علوني، أ.ع.: الحركة العمالية في سوريا (بالإنكليزية)، مجلة الشرق الأوسط، ١/١٣ (١٩٥٩)، ص ٧٤-٧٥.

تضم أكثر من ٢٠ عمالاً^{١٨} وفي القطاع العام، ظلت حقوق العمال محدودة كما هو مذكور أعلاه.

عشية الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١١، كان الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحادات المهنية قد تحولت إلى أدوات للنظام السوري، حيث هيمن عليها حزب البعث هيمنة تامة، فما زال رؤساء وقادة هذه الاتحادات والاتحاد العام لنقابات العمل يُنتقون من كبار أعضاء الحزب. صاغ الاتحاد العام لنقابات العمال، خلال العقود القليلة الماضية، سياسات وممارسات هدفت إلى تحشيد طاقات أعضائه لمواصلة الجهود الإنتاجية ولدعم سياسات النظام بين أفراد الطبقة العاملة، وليكونوا دعماً يحمي النظام به نفسه عند الحاجة. على سبيل المثال، تعاون الاتحاد مع أجهزة الأمن في الثمانينات والتسعينات لقمع تحركات عمال غير منظمين في القطاعين الخاص والعام احتجاجاً على ظروف العمل الرديئة^{١٩} إلا أن الاتحاد واصل تقديم خدمات معينة (وإن كانت تتراجع) لأعضائه، وكانت هذه الخدمات مجانية أو منخفضة التكلفة مقارنة ببدائلها المؤسسية.^{٢٠}

٢. بعد الانتفاضة الشعبية

عام ٢٠١١

٢,١ السياق الاجتماعي-الاقتصادي ووضع العمال في سوريا

عانت سوريا من دمار هائل خلال سنوات النزاع والحرب، وتغيّرت بنية الاقتصاد تدريجياً جذرياً، حيث أدى الدمار الكبير الذي لحق بالقطاعات الصناعية والزراعية إلى تدهور القدرة الإنتاجية، وإلى انخفاض كبير في حجم الصادرات، من ١٢,٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠، إلى مليار واحد فقط عام ٢٠٢١^{٢١}. وأدت الحاجة المتنامية لاستيراد المنتجات من الخارج وتدهور قيمة الليرة السورية إلى ارتفاع كلفة البضائع والخدمات في سوريا، وبلغ العجز في الميزان التجاري خلال السنوات الماضية نحو ٤ مليارات دولار عام ٢٠٢١.^{٢٢}

تواجه القطاعات الصناعية والزراعية تحديات كبرى مستمرة تزداد صعوبة عاماً بعد عام. ويشكل التدهور الاجتماعي-الاقتصادي العام في البلاد عقبة خطيرة في وجه الصناعة والزراعة، لاسيما في ظل ارتفاع كلفة الإنتاج ونقص السلع الأساسية ومصادر الطاقة (وتحديداً الوقود والنفط والكهرباء) وسوء السياسات وعدم استقرار الليرة السورية وهجرة القوى العاملة (وخاصة المؤهلين منهم) والعقوبات.

في الوقت نفسه، من المرجح أن يكون الاقتصاد غير الرسمي، الذي كان يُقدَّر أنه يوفر نحو ٣٠٪ من فرص العمل (١,٥ مليون شخص) ويحقق ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام ٢٠١١،^{٢٣} قد شهد نمواً كبيراً، نتيجة ازدياد أعمال التهريب والنشاط الإجرامي.^{٢٤} عام ٢٠٢١، تجاوزت حصة الاقتصاد غير الرسمي ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، حسب إطار بدائل السياسات الاستراتيجية. بالإضافة

بعد الانتخابات الجديدة. وظلّت المعارضة منذ ذلك الحين في الحدود الدنيا، رغم وجود بعض الإضرابات المفاجئة في حقول النفط وقطاع البناء في أواسط الثمانينات.^{٢٥} على سبيل المثال، تبنى الاتحاد العام لنقابات العمال قانوناً للعمل عام ١٩٨٥ ينطبق على موظفي الدولة جميعاً، الأمر الذي أجبرهم على الالمثالي للأهداف السياسية لدولة البعث ومنع الإضرابات التي وُصفت منذ ذلك الحين بأنها مخالفة للقانون.^{٢٦}

بعد موت حافظ الأسد ووصول ابنه بشار الأسد إلى السلطة عام ٢٠٠٠، تعززت طبيعة الدولة التي يقبض على مفاصلها آل الأسد ويرعون من خلالها شبكة واسعة من المحسوبيات، وذلك مع تسريع السياسات النيوليبرالية، واستبدال عناصر من الحرس القديم بأقرباء بشار الأسد أو المقربين منه. بالتزامن مع ذلك، أضعفت منظومة المؤسسات المركزية القديمة، بما يشمل نقابات العمال (والإتحاد العام الذي يضمها) واتحادات الفلاحين، التي سبق أن أتاحت للنظام اتصالاً وحضوراً محدوداً في المناطق الريفية. في المقابل، ازدادت قوة أجهزة الأمن في هذه المناطق، حيث اعتبر الرئيس الجديد الهيكليات النقابية عنصراً معطلاً لمسار الإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي. خفّض النظام تدريجياً تمويل المؤسسات «الشعبية»، أو حرّمها من التمويل نهائياً، وقوّض قدرتها على الرعاية. في الوقت نفسه، حافظ الاتحاد العام لنقابات العمال على أداء دوره في خدمة مصالح النظام، فعلى سبيل المثال، دعم الاتحاد القانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٤، الذي ينظم العلاقات العمالية في القطاع العام، والذي أجبر العمال على تنفيذ أهداف الدولة. ووضع القانون عقوبة لموظفي الدولة، في حال حجبهم أو تدخلهم في خدمات الدولة، قد تصل إلى حرمانهم من الحقوق المدنية.^{٢٧}

وفي عام ٢٠٠٥، تبنى حزب البعث في مؤتمره القطري العاشر «اقتصاد السوق الاجتماعي» كاستراتيجية اقتصادية جديدة. جعلت هذه الاستراتيجية القطاع الخاص قائداً لعملية التنمية الاقتصادية، وشريكاً في توفير فرص العمل. كان الهدف الضمني تشجيع مراكمة الثروة الخاصة عبر اعتماد بعض سياسات اقتصاد السوق، مع انسحاب الدولة من بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية، الأمر الذي فاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة مسبقاً. وشكّلت الخصخصة والليبرلة على نطاق واسع، إلى جانب خفض الدعم على العديد من المنتجات والخدمات، الملامح الأساسية لهذه السياسة. رغم ذلك، لم تكن عملية الليبرلة مطلقة، حيث حافظت الدولة السورية على دور مهم نسبياً في الاقتصاد بتوظيفها عدداً كبيراً من السوريين قُدِّر بنحو ٢٥٪ من قوة العمل. كذلك، لم تُقدِّم الدولة على بيع أهم أصولها، عدا بعض الأراضي قرب نهر الفرات.^{٢٨} عادت هذه السياسات النيوليبرالية وإجراءات التقشف بالنفع على الطبقة الأعلى في سوريا وعلى المستثمرين الأجانب، لاسيما من دول الخليج العربي وتركيا.

وجاء هذا كله على حساب الأغلبية العظمى من الطبقات الشعبية في سوريا، التي تعرّضت لضربات التضخم وارتفاع كلفة المعيشة. وانعكس هذا أيضاً في القانون رقم ١٧، الذي أصدرته الحكومة عام ٢٠١٠، والذي ينظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل في القطاع الخاص والقطاع المشترك. منح القانون أفضلية واضحة لأصحاب العمل على العمال، حيث نصّ البند ٦٤ على حق أصحاب العمل في إقالة العمال من دون تبرير وبتعويض ضئيل.^{٢٩} بالإضافة إلى ذلك، ورغم إقرار القانون رقم ١٧ بحق التفاوض الجماعي، احتكرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صلاحيات وسلطات واسعة لمنع تسجيل الاتفاقيات الجماعية الموقعة أو الاعتراض عليها. وفي حين لم تُمنع الإضرابات رسمياً في القطاع الخاص، تعرض حق الإضراب للتقويض بالإجراءات العقابية والغرامات. في قطاعات محددة، مثل النقل والاتصالات، نص القانون على فرض غرامات، بل وعقوبات بالسجن، على المشاركين في الإضرابات التي

١٣. المرجع السابق، ص ٨٤.

١٤. لونغوينيسي، «التصنيع ومعناه الاجتماعي»، مرجع سابق.

١٥. الجمهورية العربية السورية مجلس الشعب، «القانون ٥ لعام ٢٠٠٤، النظام الأساس للعاملين في الدولة»، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، <https://bit.ly/3N2sSH8>

١٦. انظر جوزيف ضاهر، «السياق الاقتصادي السياسي لإعادة إعمار سوريا: منظور مستقبلي في ضوء إرث التنمية غير المتكافئة»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)، https://medirections.com/images/dox/MED_2019_06.pdf

١٧. حسب الإحصاءات الرسمية، أقل من ١٠ ألف سوري من وظائفهم منذ تنفيذ القانون حتى بداية عام ٢٠١٩. صحيفة تشرين، «حكومة النظام تعدل قانون العمل في القطاع الخاص»، المراقب السوري، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩، <https://bit.ly/2N326Ov>

١٨. الاتحاد الدولي لنقابات العمال، «المسح السنوي لانتهاكات الحقوق النقابية للعام ٢٠١٢ - سوريا» (بالإنكليزية)، ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢، <https://bit.ly/2N8zofj>

١٩. جوزيف ضاهر، «بين السيطرة والقمع: محنة القوى العاملة السورية»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، تموز/يوليو ٢٠٢٠)، <https://medirections.com/images/dox/Plight-of-the-Syrian-Labour-Force.pdf>

٢٠. نشط الاتحاد العام لنقابات العمال بكثافة في مجال الصحة العامة. بحلول عام ١٩٩٢، تولت النقابات إدارة ثلاثة مستشفيات ونحو ٢٥ مركزاً صحياً وأكثر من ٣٠ صيدلية، معظمها في أحياء الطبقة العاملة والمناطق الصناعية، كما نظمت لجان النقابات رياضاً للأطفال. قُدِّمت خدمات هذه الجهات مجاناً أو بأسعار أقل من تلك التي تقدمها مؤسسات أخرى.

٢١. قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة، ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠٢٣، <https://bit.ly/3Alg5TX>

٢٢. المرجع السابق.

٢٣. منظمة العمل الدولية، «النوع الاجتماعي والتشغيل والاقتصاد غير الرسمي في سوريا» (بالإنكليزية)، ٢٠١٠، <https://bit.ly/2lb958X>

٢٤. قُلِّت أعمال التهريب في العقد الأول من القرن الحالي في بعض القطاعات، بعد ليبرلة التجارة. من جهة أخرى، أدى الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى إنهاء مشاركة سوريا المباشرة في أنشطة تهريب متنوعة، وعلى رأسها تهريب النفط. ولكن، ظهرت أنشطة تهريب جديدة خلال هذه الفترة، حيث ازداد تهريب المخدرات والتهريب من طرق جديدة، كما عاد التهريب عبر الحدود إلى العراق إلى سابق عهده بعد الغزو.

عام ٢٠١٩. بأثر ضعيف جداً: ارتفاع طفيف في الأجر (نحو ٩٪ في حينه) وضمن منح إجازات الأمومة. وُرفِع الحد الأدنى للأجور لكافة القطاعات عدة مرات من ١٦١٧٥ إلى ٤٧٦٧٥ ليرة سورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وإلى ٩٢٩٧٠ ليرة سورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. إلا أن هذه الإجراءات لم تعالج تدهور ظروف العمال المعيشية. ولم تخفف الدفعات التي أمرت بها الحكومة السورية، بين وقت وآخر، من وطأة ظروف المعيشة الصعبة للعمال، وكان آخرها منحة للمتقاعدين وموظفي الدولة، بمن فيهم الموظفون في الجيش، وصلت إلى ١٥٠ ألف ليرة سورية (أي ما يعادل ٢٣ دولاراً حسب سعر الدولار الرسمي البالغ ٦٥٣٢ ليرة للدولار الواحد) في أواسط نيسان/أبريل ٢٠٢٣.

في المقابل، رُفِع الحد الأدنى للأجور في منطقة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا إلى ٥٢٠ ألف ليرة سورية (٧٩,٦ دولاراً حسب سعر الصرف الرسمي البالغ ٦٥٣٢ ليرة للدولار)، باستثناء الحد الأدنى لرواتب القضاة الذي لم يتغير عن ٤٧٨ ألف ليرة (٧١,٦ دولاراً). تعتبر الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا الجهة الموظفة الأهم في الشمال الشرقي، حيث توظف ما يتراوح بين ٢٠٠ ألف و ٢٣٠ ألف، ١٠٠ ألف منهم يعملون في قوات الأمن المسلحة التابعة للإدارة (الأسايش) وقوات سوريا الديمقراطية. في نيسان/أبريل ٢٠٢٣، تراوح الراتب الشهري لموظف الحكومة السورية المؤقتة، التي توظف ما يتراوح بين ٧٠ ألف و ٧٥ ألف عاملاً في قطاع التعليم وقطاع الرعاية الصحية وفي الجيش الوطني السوري، بين ٦٠٠ ألف ليرة تركية شهرياً (بين ٨٥ و ١٤٣ دولاراً)، في حين تبدأ رواتب الإداريين من ١٢٠ ألف ليرة تركية وتصل إلى ٣٠٠ ألف ليرة (١٧١ دولاراً و ٤٢٨,٦٠ دولاراً على الترتيب). أما في مناطق هيئة تحرير الشام، فتتراوح معدل رواتب الإداريين في نيسان/أبريل ٢٠٢٣ بين ٥٠٠ و ٧٢٠ ليرة تركية (بين ٧٢ و ١١٠ دولاراً).

أضعفت معدلات التضخم المرتفعة القوة الشرائية للسكان على المستويات كافة، حيث لم تُعَدّل رواتب الدولة ولا رواتب القطاع الخاص بما يتناسب مع التضخم. وارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير طيلة العقد الماضي في غياب تعديل الأجور، ليصل إلى ١١٣,٥٪ و ١١٤٪ في عام ٢٠٢٠، وإلى ما يتراوح بين ١٠١٪ و ١١١٪ في عام ٢٠٢١، وإلى ما بين ٥٥٪ و ٥٥,٧٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٢. ٢٠٢٢ كان موظف الدولة في بداية عام ٢٠٢٣ بحاجة ٣٥٠ سنة لشراء منزل. ٢٠٢٢ يفترض أن تصل قيمة راتب موظف في الدولة، حسب معايير المعيشة حالياً، إلى ما يتراوح بين ٣ و ٥ ملايين ليرة شهرياً (ما يعادل ٤٦١,٥ دولاراً و ٧٦٩ دولاراً حسب سعر الصرف الرسمي) للحفاظ على مستوى المعيشة «السابق للنزاع» ٣٩. ولكن أكثر من نصف الموظفين في القطاع العام يتقاضون أجراً شهرياً يقل عن ٢٠٠ ألف ليرة (٤٤,٢ دولاراً). وقُدِّر راتب الموظف في القطاع الخاص بما يتراوح بين ٣٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف ليرة (ما يعادل ٤٦ دولاراً و ٧٧ دولاراً حسب سعر الصرف الرسمي). خَلَفَت هذه المعدلات المرتفعة للتضخم أثراً كبيراً على القوة الشرائية للسكان بسبب ازدياد كلفة المعيشة، حيث بلغ سعر سلة النفقات بالحد الأدنى، حسب مقاييس برنامج الأغذية العالمي، ضعف ما كان عليه منذ بداية السلسلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، ليصل إلى ١,٣٤٨,٤٥١ ليرة في آذار/مارس ٢٠٢٣، في زيادة للشهر الثامن على التوالي. ويزيد سعر السلة في آذار/مارس ٢٠٢٣ بنسبة ٧٦٪ عن سعرها في العام السابق، وبنسبة ١٦١٪ عن سعرها عندما بدأت سلسلة سلة النفقات بالحد الأدنى في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. ٤٠

يجبر هذا الوضع العمال على البحث عن مصادر دخل بديلة لاستكمال ميزانياتهم الشهرية، بما يفاقم التركيبة التي كانت قائمة قبل عام ٢٠١١. في القطاع العام، يعمل عدد كبير من الموظفين في أعمال إضافية،

إلى العقود وآثارها، وبعد الأزمة المالية اللبنانية المستمرة منذ عام ٢٠١٩ ووباء كوفيد ١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠٢٣، زادت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في سوريا سوءاً، حيث فاق معدل الفقر ٩٠٪ في أوائل عام ٢٠٢٣، مقارنة بمعدل الفقر العام البالغ ٣٣,٦٪ عام ٢٠٠٧. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، احتاج نحو ١٥,٣ مليون في سوريا إلى المساعدة الإنسانية. ٣١. وبالإضافة إلى ذلك، قُدِّر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية في نهاية آذار/مارس ٢٠٢٣ أن نحو ١٧٠ ألف عامل في سوريا فقدوا عملهم نتيجة زلزال شباط/فبراير، وطال تأثير الزلزال نحو ٣٥ ألف من أصحاب الأعمال الحرة. ٣٢

أدى الدمار الذي لحق بقطاعات كبيرة من الاقتصاد وعسكرة المجتمع والنزوح القسري لملايين السوريين إلى تناقص كبير في القوى العاملة في البلاد. بين عام ٢٠١١ و عام ٢٠١٩، تراجع عدد السكان العاملين من ٥,١٨٤ ملايين إلى ٣,٠٥٨ ملايين، ٣٣. نحو مليون منهم فقط موظفون في الدولة. ٣٤. كذلك، كان ٧٦ ألف منهم يعملون في القطاع الخاص، و ٢٠ مليون مصنفون كأصحاب أعمال حرة. ويتمثل أثر آخر للحرب على بنية القوى العاملة في ارتفاع نسبة النساء في القوى العاملة، إذ تزايد عدد النساء المضطرات لإعالة عائلاتهن في ظروف صعبة، وإلى الاضطلاع بدور المُعيلين الذكور الذين غابوا (بسبب التجنيد الإجباري أو الهجرة أو السجن أو غيرها من العوامل) أو عانوا من إصابات بالغة نتيجة الحرب. ارتفعت نسبة النساء العاملات في القطاع العام، على سبيل المثال، إلى نحو ٣٨٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع العام عام ٢٠٢١، مقارنة بنحو ٢٤٪ عام ٢٠٠٢ (أقدم بيانات متوفرة). ٣٥. وقُدِّر البنك الدولي أن مشاركة النساء الإجبارية في القوى العاملة بلغت الضعف بين عام ٢٠١١ و عام ٢٠٢٢، فارتفعت من ١٣٪ إلى ٢٦٪، ٣٦. رغم أن الأرقام الحقيقية أكبر على الأرجح، نظراً لانتشار العمل غير الرسمي. رغم ازدياد مشاركة النساء في القوى العاملة، ما زلن بعيدات كل البعد عن المساواة مع الرجال، حيث تحصل النساء على رواتب أقل بكثير من رواتب الرجال، وتواجهن تمييزاً كبيراً وعقبات في مكان العمل، منها التحرش الجنسي المتزايد.

في هذه الأثناء، تراجعت حصة الأجر والرواتب في إنتاج الثروة بشكل ثابت خلال الحرب، حيث يشير أحد التقديرات إلى أن الأجر مثلت نحو ١٣٪ من الدخل القومي، في حين شكّلت الأرباح من الإيجارات ٨٧٪ في عام ٢٠٢١. ٣٧. للمقارنة، بلغت حصة الأجر من الدخل القومي نحو ٣٣٪ بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ومثلت الأرباح والإيجارات ٦٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ٣٨. يشكل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجر والافتقار إلى العمال المهرة بعض الخصائص الرئيسية لواقع القوى العاملة. ٣٩

لم يول اهتمام كبير لوضع العمال وأفراد الطبقات الشعبية وأجورهم وظروف عملهم في أي من مناطق النفوذ في سوريا. في مناطق سيطرة النظام، تواصل الحكومة السورية إهمال ظروف قوة العمل المعيشية، ولم تزد الأجر في القطاع العام إلا بقدر يسير، بعد تعديل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ٢٦ بنداً في قانون العمل ١٧-٢٠١٠.

٢٥. يعرّف «معدل الفقر العام» بأنه النسبة من السكان التي لا تصل نفقاتها إلى خط الفقر، - Khalid Abu-Ismaïl, Ali Abdel-Gadir and Heba El-، UNDP, "Poverty and inequality in Syria (1997- 2007)," (2011), Laithy, <https://bit.ly/3SOIQFU>

٢٦. OCHA, "Flash Appeal: Syrian Arab Republic Earthquake (February - May 2023)," February 14, 2023, <https://bit.ly/3YKl8eC>

٢٧. ILO, "Over 725,000 People Affected by Loss of Livelihoods after Syria Earthquakes," March 28, 2023, <https://bit.ly/3K5qtlv>

٢٨. Syrian Centre for Policy Research (SCPR), "Justice to Transcend Conflict," June 1, 2020, 9, <https://bit.ly/3dA3iE1>

٢٩. انخفض هذا العدد إلى أقل من ٩٠ ألف في العام التالي. See Synaps, "Syria Becoming Women's Tough Bargain," August 15, 2022, <https://bit.ly/3O9qywj>

٣٠. The Syria Report, "Chart: Number of Public Sector Employees (2002-2021)," May 16, 2023, <https://bit.ly/3ofS15h>

٣١. The World Bank, "Syria Economic Monitor Lost Generation of Syrians", Spring 2022, <https://bit.ly/3Xgn4gh>

٣٢. ميلاد شوقي، «كشفت تشفط الثروة من العمال»، صحيفة قاسيون، ١٦ كانون الثاني/يناير، ٢٠٢٣، <https://bit.ly/3TwHhFW>

٣٣. نبيل مرزوق، «التنمية المفقودة في سوريا»، في عزمي بشاره (محرراً)، خلفيات الثورة: دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ٤٢.

٣٤. يعود ارتفاع معدلات البطالة إلى عدة عوامل، بدءاً من الدمار الذي لحق بقطاعات واسعة من الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى نقص الفرص، إلى التهديد بالاعتقال لمن يتخلف عن التجنيد الإجباري، الأمر الذي دفع العديد من الشباب للبقاء في منازلهم أو ممارسة أعمال يومية غير آمنة وذات أجر منخفض وغير رسمية للتهرب من الخدمة العسكرية الإلزامية.

٣٦. يسجل المكتب المركزي للإحصاء الأسعار حتى نهاية عام ٢٠٢٠. يسعى المركز السوري لدراسات السياسات، الذي يعتمد على عمال موجودين ميدانياً، إلى تقديم صورة أشمل وأدق لأسعار المواد الاستهلاكية، وذلك عبر جمع الأسعار في الأسواق الواقعة في مدن مراكز المحافظات، كما يفعل المكتب المركزي للإحصاء، وأسعار السوق في بلدات أصغر في كل محافظة.

٣٧. شهد معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً منذ بداية ٢٠٢٢ في شمال غرب سوريا في المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام وتلك الخاضعة للجيش التركي، نتيجة انخفاض قيمة الليرة التركية.

٣٨. أثر برس، «تأسيسها» حبر على ورق .. شركات عقارية لم تنفذ المطلوب منها، وخبير عقاري له «أثر»: الموظف بحاجة لـ ٣٥ سنة ليشتري منزل» (كذا في الأصل)، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3Y5a4N1>

٣٩. المصدر نفسه.

٤٠. WFP, Syria Country Office, Market Price Watch Bulletin March 2023, May 2023, <https://bit.ly/3WwN9ax>

وعلى نحو مشابه، يروج الاتحاد العام لنقابات العمال لدعاية النظام السوري أمام الاتحادات والنقابات الإقليمية والدولية الأخرى في مؤتمرات خارج البلاد، أو عندما يرحب بها في سوريا.^{٤٦} في آذار/مارس ٢٠٢٣، دعا المشاركون في الاجتماع السنوي للمجلس الرئاسي للاتحاد الدولي لنقابات العمال، الذي عقد في العاصمة القبرصية نيقوسيا، إلى رفع العقوبات المفروضة على سوريا. كذلك، يشارك جمال القادري، رئيس الاتحاد، في اجتماعات ومؤتمرات منظمة العمل الدولية في مقرها في جنيف، ويروج لرواية النظام.^{٤٧}

٢,٣ هيكلية الاتحاد العام لنقابات العمال

يتشكل الاتحاد العام، بهيكليته الحالية، من مجلس تنفيذي ومجلس عام، يضم الأول ١١ عضواً^{٤٨} ويضم الثاني ٧٥ عضواً ينتخبهم المؤتمر العام للاتحاد كل خمس سنوات، وكان آخر مؤتمر عقده الاتحاد هو المؤتمر السابع والعشرون عام ٢٠٢٠، شارك فيه ٤٧٩ مندوباً.^{٤٩}

وتتخذ هيكلية الاتحاد العام والمنظمات الشبيهة تنظيماً على الشكل التالي:

- تجمع العمال - على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة
- اللجنة النقابية - للشركات التي توظف خمسين عاملاً أو أكثر
- النقابة العمالية - تجمع العاملين في مهنة واحدة على مستوى المحافظة
- الاتحاد المهني - يجمع العاملين في مهنة واحدة أو قطاع واحد على المستوى القطري
- اتحاد نقابات العمال في محافظة - يجمع العمال من مختلف المهن والقطاعات في محافظة واحدة
- الاتحاد العام لنقابات العمال - يجمع كافة الاتحادات المهنية واتحادات نقابات عمال المحافظات في مختلف أنحاء سوريا^{٥٠}

ويشمل الاتحاد سبعة فروع:

- الخدمات العامة (الإدارة، المصارف، الصحة)
- الغذاء والتنمية الزراعية والتبغ والسياحة
- النقل
- النفط والكيمائيات
- الكهرباء والمعادن
- الثقافة والطباعة والإعلام
- البناء

العضوية في النقابات إلزامية عملياً لموظفي القطاع العام، ويخضع رسم اشتراك النقابة من رواتبهم مباشرة. أما في القطاع الخاص، فنسبة انتساب الموظفين إليه منخفضة، ونفوذ الاتحاد محدود جداً. لم تتمكن النقابات من لعب أي دور في حماية حقوق العمال في القطاع الخاص. في الوقت نفسه، يرفض معظم أصحاب العمل في القطاع الخاص السماح بتأسيس لجان نقابية في أماكن العمل التابعة لهم، ويضعفون على العمال، بشكل مباشر أو غير مباشر، لمنعهم من الانضمام إلى النقابات. كذلك، لا يسجل أصحاب العمل في القطاع الخاص موظفيهم لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث بلغت نسبة المستفيدين من الحماية الاجتماعية عام ٢٠٢٢ ١١٪ فقط.^{٥١} لم يحظ العاملون في القطاع الخاص بحقوق اجتماعية واقتصادية قبل عام ٢٠١١. على سبيل المثال، أظهرت بيانات استطلاع قوة العمل عام ٢٠٠٤ أن ٨٩,٥٪ من العاملين في القطاع العام مسجلون لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، في حين بلغت نسبة المسجلين في القطاع

وترتفع كلفة الرشاوى أيضاً. ويعتمد عمال عديدون على الحوالات^{٥٢} والمساعدات الإنسانية. في المقابل، تهاجر أعداد كبيرة من العمال القهرة بحثاً عن حياة أفضل وشروط عمل أفضل.

كما أوجد انخفاض الأجور وارتفاع معدلات التضخم وضعاً أصبح فيه العمل في وظائف القطاع العام أقل جاذبية لشريحة كبيرة من السكان. أطلقت الحكومة حملة لتوظيف ١٠٠ ألف موظف في تموز/يوليو ٢٠٢٢ (خفض العدد لاحقاً إلى ٨٠ ألفاً)، ولكنها تمكنت من توظيف ٣٣ ألفاً فقط. طيلة عام ٢٠٢٢، استقال عدة مئات من موظفي الدولة في قطاعات متنوعة، من الزراعة والمياه والأقمشة إلى التعليم والرعاية الصحية، بسبب ارتفاع كلفة النقل وتدني الأجور وتوفير فرص أفضل في القطاع الخاص أو خارج البلاد.^{٥٣} استمرت هذه الدينامية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ (انظر أدناه).

في الوقت نفسه، ازداد وضع حقوق الإنسان سوءاً في سوريا، وفي مناطق سيطرة النظام على وجه التحديد، حيث سجّلت انتهاكات خطيرة ضد الأطفال، منها التجنيد والقتل والتشويه. عززت الأزمة الاقتصادية آليات تأقلم سلبية، وأثرت تحديداً على النساء المُعيلات، فهي تساهم في تطبيع العنف القائم على النوع الاجتماعي واستغلال الأطفال، والذي يؤثر على الفتيات والفتيان. كما مهدت مستويات الفقر غير المسبوقة في سوريا لانتشار استغلال النساء في الدعارة.

٢,٢ إعادة تقييم دور الاتحاد العام لنقابات العمل بعد ٢٠١١

مع اندلاع الانتفاضة الشعبية في سوريا في منتصف آذار/مارس ٢٠١١، لم يكن لدى الاتحاد العام لنقابات العمال أو غيره من المؤسسات الشبيهة القدرة على تحشيد أعضائها، إثر التهميش السياسي الذي عانت منه خلال العقد السابق.

أعاد النظام السوري تقييم أدوار المؤسسات «الشعبية»، مثل الاتحاد العام لنقابات العمال، والمنظمات البيئية بعد عام ٢٠١١. أدمج الاتحاد في شبكات النظام، إلى جانب اتحاد شبيبة الثورة، وهي المنظمة الشبابية التابعة لحزب البعث، وغيرها من المنظمات «الشعبية»، مثل الاتحاد العام للفلاحين، للمساهمة في قمع الحركة الاحتجاجية، والتحكم بالمجتمع بشكل أكبر. وعلى نحو مشابه، أصدرت قوات الأمن التابعة للنظام أوامر للاتحادات المهنية بإقصاء أعضائها الذين شاركوا في الاحتجاجات.^{٥٤}

قدم الاتحاد العام لنقابات العمال، إلى جانب بعض المنظمات الأخرى، بعض الخدمات وأشكالاً من المساعدة الإنسانية خلال وباء كوفيد ١٩. رأت هذه الجهات دورها وقيمتها في ازدياد على مر السنين، لينجح كبار أعضاء الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحادات المهنية في «انتخابات» مجلس الشعب في ٢٠١٦ و ٢٠٢٠، وانضموا كعمّالين إلى عدة وفود حكومية إلى مؤتمرات دولية ومنظمات إقليمية ودولية.^{٥٥}

كما قدم الاتحاد لأعضائه أشكالاً متنوعة من الخدمات، مثل الأعراس الجماعية المجانية، والتعويض المالي للعمال المصابين وعائلات العمال الشهداء، والإمدادات بالغذاء والبضائع الأساسية، والمساعدة الإنسانية، والمعونات المالية للعمال المحتاجين في عدة مناطق. كما ساهم الاتحاد في الحملات الخيرية والاجتماعية بالتعاون مع مؤسسات دولية. تقدم هذه الخدمات إلى الأعضاء مُرفقةً بدعاية النظام، وتحديدًا في مناسبات محددة، على رأسها احتفالات عيد العمال.^{٥٦}

٤٦. SANA, "WFTU Calls for Putting Pressure on US Administration to Lift Blockade Imposed on Syria," March 5, 2023, <http://bit.ly/3yxnlKy>

٤٧. سانا، «القادري: الحصار والإجراءات القسرية سياسات عقاب جماعي مدانة ومرفوضة»، ٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3J4TEek>

٤٨. SANA, "Syria Participates in 111th Session of ILO Conference, Calls for Lifting Coercive Measures", June 7, 2023, <https://bit.ly/44hoY2B>

٤٩. يضم المجلس التنفيذي كلاً من جمال القادري رئيساً، ورفيق علوني نائباً للرئيس، وأعضاؤه هم كل من مارييت خوري وحدر حسن وبشير الحلبي وجمال الحلبي وطلال العليوي وحسن كوار وعيد القادر نحاس وبشار خريستين ومحمد خير كمال. (سانا، «المؤتمر السابع والعشرون للاتحاد العام لنقابات العمال ينهي أعماله بانتخاب مجلس عام ومجلس تنفيذي»، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3mXmshM>).

٥٠. البناء، «المؤتمر السابع والعشرون للاتحاد نقابات عمال سورية يختتم أعماله وإعادة انتخاب القادري رئيساً»، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3oEkaET>

٥١. الاتحاد العام لنقابات العمل، «الهيكل التنظيمي»، <https://bit.ly/41zx1Xw>

٥٢. نبيل عكام، «العمل غير المنظم يزداد اتساعاً»، صحيفة فاسيون، ١٩ تموز/يوليو ٢٠٢٢، <https://bit.ly/407EGLI>

٤١. تمثل الحوالات مصدراً كبيراً لدخول الأموال إلى سوريا، وتقدّر بعدة مليارات دولار كل عام، وفي العقد الماضي، دعمت الحوالات سبل عيش شرائح كبيرة من السكان. تدخل هذه الحوالات، في معظم الحالات، بأشكال غير رسمية إلى سوريا، ويشمل ذلك شبكات غير رسمية لتحويل الأموال من يد إلى يد.

٤٢. The Syria Report, "Public Sector Recruitment Campaign Falls Short Despite Fears of Labour Shortages," October 4, 2022, <https://bit.ly/3jpXXRo>

٤٣. طردت نقابة المحامين، على سبيل المثال، كافة أعضائها ممن شاركوا في الاحتجاجات، ووصل عددهم إلى عدة مئات، في حين اعتُقل آخرون وسجنوا.

٤٤. Joseph Daher, "Between Control and Repression: The Plight of the Syrian Labour Force."

٤٥. سانا، «الموافقة على منح عمال المخازير ١١٥ ليرة بدل عمل إضافي وتسوية أوضاع المياومين بشركة إسمنت حماة»، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٦، <https://bit.ly/3fBGzsn>

الذي يحتاجه السكان عبر إيجاد فرص عمل فورية في منطقة حلب. ومن بين اللقاءات التي عقدها نائب المدير الإقليمي كان اجتماع مع نقابات العمال وغرف الصناعة والتجارة المحلية في حلب.^{٦٥} بعد بضعة أسابيع، في منتصف آذار/مارس، قرّرت منظمة العمل الدولية تقديم منحة بقيمة ٢٥ ألف دولار لكل من غرفة صناعة دمشق والاتحاد العام لنقابات العمال، لإعادة تأهيل الأعمال التجارية المُدمّرة في اللاذقية وحلب ودعم العمليات التجارية للمشاريع المتضررة والحد من بعض التحديات التي يواجهها العمال وأسرهم.^{٦٦}

٢,٤ الاتحاد العام لنقابات العمال: أداة للتحكّم

لم يظهر الاتحاد العام لنقابات العمال أي معارضة عملية أو شكلية للسياسات الحكومية الاقتصادية والسياسية، بل على العكس، لا يُسمح بأي شكل من المعارضة داخل الاتحاد، ويعترض كل من يتوجه بأي انتقاد أو تحدّي للنظام وحزب البعث للعقوبة.^{٦٧} في هذا السياق، تظل أشكال المعارضة في الاتحاد منعزلة ومقيّدة.

جمال القادري، رئيس الاتحاد منذ عام ٢٠١٥، عضو في حزب البعث، وعضو في مجلس الشعب منذ عام ٢٠١٦، هو عضو بمجموعة النظام في اللجنة الدستورية التي تشرف عليها الأمم المتحدة. كما انتخب لولاية من خمس سنوات أميناً عاماً للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في آب/أغسطس ٢٠٢١. لم ينقذ القادري، الذي أعيد انتخابه رئيساً للاتحاد في شباط/فبراير ٢٠٢٠، وعودته التي أعلنها في بداية فترة رئاسته، وأولها تعديل قانون عام ٢٠٠٤ الخاص بموظفي القطاع العام، وإجراء عقود سنوية للعمال «المياومين» (الذين يتجدد عملهم يوماً بيوم) في القطاع العام.^{٦٨} يعاني العمال المياومون في القطاع العام من ظروف عمل غير مستقرة إطلاقاً، فهم لا يحصلون على أي شكل من الضمان الاجتماعي مثل التأمين الصحي وثمان وجبة يومياً. والأهم أن قيمة الرواتب تضاعلت باستمرار كما هو مبين في القسم السابق.

على نطاق أوسع، روّج الاتحاد العام لنقابات العمال بقيادة القادري باستمرار للخطاب النيوليبرالي بشأن الحاجة إلى تعزيز الكفاءة في الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات العامة عبر زيادة مستوى المرونة وتحسين آليات العمل وإعادة النظر في التشريعات التي تنظم عمل هذه المؤسسات. وصرّح القادري أن الإجراء الأهم الواجب تضمينه في الإصلاحات المقبلية هو إزالة «الروتين البيروقراطي» من القطاع الصناعي المملوك للدولة لتمكين الإصلاح المالي للشركات، والتعامل مع كل وحدة إنتاج كإدارة مستقلة لها الحرية في اتخاذ القرارات، واشتراط المحاسبة، في الوقت نفسه، على النتائج. إلا أنه رفض عملية خصخصة شاملة للشركات العامة التي تحقق أرباحاً، وقال إن القانون يجب أن يشمل الشركات التي تعاني من العجز فقط، بما في ذلك الشركات التي تعرضت للضرر أو الدمار، ورفض تبني حلول طويلة الأمد في المرحلة الحالية.^{٦٩}

إلى جانب هذه الديناميات، عزّز الاتحاد أسلوب النظام في استخدام التوظيف في الخدمات العامة سلباً لتوطيد أركان السلطة وضمان الطاعة وتعويض الأفراد والمجموعات التي تعتبر وقيّة للنظام. وتُظهر مراسيم وقوانين عديدة نفذتها الحكومة خلال السنوات الماضية القليلة هذا التوجه. على سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أصدرت الحكومة قراراً ينص على تخصيص ٥٠٪ من فرص العمل الجديدة في القطاع العام لأفراد عائلات «شهداء» الجيش السوري. وفي تشرين

الخاص (المنظم) ٩,٥٪ فقط.^{٥٤} من جهة أخرى، لا يفصّل القطاع الصناعي الخاص في سوريا، الذي يتشكّل بنسبة ٩٩٪ من الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، الأنشطة المتعلقة بالنقابات.^{٥٥} أشار المرصد العقالي للدراسات والبحوث، وهو مركز الأبحاث التابع للاتحاد العام لنقابات العمال، إلى أن معظم الموظفين في القطاع الخاص، باستثناء القطاع المالي وقطاع التأمين، لم يحظوا بحقوقهم الأساسية المنصوص عليها في القانون رقم ١٧، بما في ذلك زيادة الأجور بشكل منتظم، والتأمين الصحي، والتسجيل في منظومة التأمينات الاجتماعية.^{٥٥}

يتولى الاتحاد إدارة معظم جوانب أنشطة نقابات العمال والإشراف عليها، بما يشمل اختيار القطاعات والمهن التي يمكن تمثيلها في نقابة، والقرارات الخاصة بشروط وإجراءات الاستفادة من تمويل النقابة، كما يمتلك الاتحاد الصلاحية بإقالة المجلس التنفيذي لأي نقابة.^{٥٦} ويفرض على التنظيمات العمالية كافة الانتساب إلى الاتحاد العام لنقابات العمال. في الوقت نفسه، يتيح القانون لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحديد المشاركين في مؤتمر الاتحاد، ووضع الشروط والإجراءات الخاصة باستخدام تمويل النقابات.^{٥٧}

قبل عام ٢٠١١، كان عدد أعضاء الاتحاد يُقدّر بنحو ١,٢ مليون. أفاد رئيس الاتحاد، عام ٢٠١٨، بأن العضوية انخفضت إلى نحو ٩٥ ألفاً.^{٥٨} في حين أشارت صحيفة قاسيون، التي يصدرها حزب الإرادة الشعبية المقبول من النظام والذي أسسه قدري جميل،^{٥٩} إلى أن عدد أعضاء الاتحاد يُقدّر بنحو ٦٠ ألف حسب تقرير قُدّم للمؤتمر السابع والعشرين للاتحاد العام لنقابات العمال، الذي انعقد عام ٢٠٢٠ بحضور ٤٧٩ مندوباً يمثلون نقابات مهنية عدة في المحافظات.^{٦٠}

الاتحاد العام لنقابات العمال عضو في الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والذي يقع مكتبه الإقليمي في الشرق الأوسط في دمشق،^{٦١} وفي الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. مؤخراً، وقّع الاتحاد بروتوكول تعاون في دمشق مع اتحاد العمال في إيطاليا، وذلك يوم السبت، ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٣.^{٦٢} وعادت منظمة العمل الدولية للحضور في سوريا في شباط/فبراير ٢٠٢٣،^{٦٣} بتعيين منسق قطري، بعد تعليق أنشطتها وعملياتها في سوريا إثر اندلاع الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١١.^{٦٤} بعد الزلزال في شباط/فبراير ٢٠٢٣، أجرى نائب المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية، بيتر ريدميكس، زيارة للأحياء المتضررة في حلب في إطار استعداد منظمة العمل الدولية لتنفيذ خطة توظيف طارئة تجمع الجهود الرامية لإعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة وتأمين الدخل

^{٥٤} ILO, "Syria: Social Security Programmes," consulted on March 22, 2023, <https://bit.ly/3Zbp6NU>

^{٥٥} See Joseph Daher, "Syria's Manufacturing Sector: The Model of Economic Recovery in Question," Research Project Report, (Florence: European University Institute, Middle East Directions, Wartime and Post-Conflict in Syria, May 2019), <http://bit.ly/35aClEk>

^{٥٦} رشا سيروب، «صدمة كورونا والعمال في القطاع الخاص» (كذا في الأصل)، الاتحاد العام لنقابات العمال المرصد العمالي للدراسات والبحوث، نيسان/أبريل ٢٠٢٠، <https://bit.ly/2Y0UBQK>

^{٥٧} الاتحاد العام لنقابات العمال، «الهيكل التنظيمي»، <https://bit.ly/41zx1Xw>؛ الاتحاد الدولي لنقابات العمال، «المسح السنوي لانتهاكات الحقوق النقابية للعام ٢٠١٢ - سوريا» (بالإنكليزية)، حزيران/يونيو ٢٠١٢، <https://bit.ly/2N8zofj>؛ الاتحاد العام لنقابات العمال، «الهيكل التنظيمي»، <https://bit.ly/41zx1Xw>

^{٥٨} سبوتنيك عربي، «رئيسي اتحاد العمال السوري: إعادة الإعمار ستتم بأيدي سورية، ولن نتجأ إلى أحد»، نيسان/أبريل، ٢٠١٨، <https://bit.ly/2Y72aTU>؛ نيسان/أبريل، ٢٠١٨، <https://bit.ly/2Y72aTU>؛ بعد مقاطعته الانتخابات الرئاسية.

^{٥٩} نيبيل عام، «الطبقة العاملة بين الفقر والنقابات»، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٢٢، <http://bit.ly/408APy0>

^{٦٠} مدير المكتب الإقليمي في الشرق الأوسط هو عدنان عزوز، مواطن سوري يقيم في دمشق، وهو أيضاً عميد كلية الفنون الجميلة ورئيس قسم اللغة الإنكليزية في جامعة قاسيون الخاصة.

^{٦١} سانا، «بروتوكول تعاون بين النقابات العمالية في سوريا وإيطاليا» (بالإنكليزية)، ١٣ مايو/أيار ٢٠٢٣، <https://bit.ly/43rxg85>

^{٦٢} الدولة السورية عضو في منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٤٧، وصادقت على ٥ اتفاقيات من المنظمة تشمل الاتفاقيات الثماني الأساسية. عام ٢٠٠٨، وسعت منظمة العمل الدولية تعاونها مع سوريا عبر أول مشاركة لها في برنامج دولة العمل الجيد، الطريق الأساسي الذي تسلكه المنظمة لتقديم الدعم للدول.

^{٦٣} عادت منظمة العمل الدولية للعمل في سوريا عام ٢٠١٨، ولكنها قدمت الدعم في مجالات حساسة محددة، مثل منع عمالة الأطفال، والتفتيش على شروط العمل. ILO, "Syria," consulted on April ٢٤, ٢٠٢٣، <https://bit.ly/3AMfaay>

^{٦٥} منظمة العمل الدولية، «منظمة العمل الدولية تزور أحياء حلب المتضررة استعداداً لخطة التوظيف الطارئة» (بالإنكليزية)، ١٧ فبراير/شباط ٢٠٢٣، موقع الإغاثة، <https://bit.ly/3LvnGul>

^{٦٦} ذا سيريا ريبورت، «منظمة العمل الدولية تقدم منحة لغرفة صناعة دمشق ونقابات العمال» (بالإنكليزية)، ٢٨ مارس/آذار ٢٠٢٣، <https://bit.ly/3n18vQ1>؛ عدة مناسبات، سنك سوري، «اتحاد نقابات العمال يمنع جريدة من حضور اجتماعه!»، ٢٧ أيار/مايو، ٢٠١٩، <https://bit.ly/2Alclcl>

^{٦٧} في حزيران/يونيو ٢٠٢٠، أُقيل موظف من وزارة التربية وعلّق راتبه لأنه شارك في مظاهرات قبل بضعة أسابيع أمام مجلس البلدية في السويداء، احتجاجاً على ظروف المعيشة العسيرة وعجز الحكومة عن معالجة هذه المشكلة. السويداء ٢٤، معلومات تم الاطلاع عليها يوم ٤ حزيران/يونيو ٢٠٢٠، فيسبوك، <https://bit.ly/2YhcxDA>

^{٦٨} سنك سوري، «دون أن يؤمن ثمن وجبة للعمال... القادري رئيساً لاتحادهم مجدداً»، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/2CzoXic>

^{٦٩} وزارة الصناعة السورية، معلومات تم الحصول عليها في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩، فيسبوك، <https://bit.ly/2N9BN9j>

عرضت شركة صدى عقود توظيف جديدة على عمّال الميناء بعد إقالتهم جميعاً. وقّع ٢٥٠ من ٣٦٠ على العقود الجديدة. أما البقية فلم يوقعوا إما لرفضهم شروط العقد الجديد أو نتيجة عقبات إدارية، مثل الخدمة العسكرية الإلزامية.^{٧٥}

في العام التالي، عاد عمال ميناء طرطوس للاحتجاج وطرح مطالبهم. في تموز/يوليو ٢٠٢٠، رفض العمّال استلام رواتبهم احتجاجاً على فشل الشركة الروسية في الالتزام بعقودهم وظروف عملهم، ومن ذلك عدم وجود توثيق رسمي للرواتب، وانخفاض قيمة المخصصات الغذائية من ٧٠ إلى ١٠ ليرة، والتأخر في دفع الحوافز للعمال.^{٧٦} كذلك، خُفضت أجور العمال في كل من ميناء طرطوس والشركة العامة للأسمدة بنحو ٤٠٪ في الصيف نفسه، بعد عام واحد على تولي الشركة الروسية إدارة هاتين المؤسستين. وبالإضافة إلى ذلك، عانى عمال من تخفيضات في الرواتب من دون تفسير، واتهموا شركة صدى الخاصة بالاختلاس.^{٧٧}

بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، لم تحتفظ سترويترانسغاز إلا بأربعمئة عامل من ١٨٠٠ عامل كانوا موظفين في الشركة العامة للأسمدة، في حين اعتُبر البقية زائدين عن الحاجة. وصرح رئيس اتحاد نقابات العمال في محافظة حمص، حافظ خنصر، في البداية بأن الاتفاقية التي توصل إليها العمال مع الشركة تلزم الشركة بالاحتفاظ بـ ٨٥٪ من العمال.^{٧٨}

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، كرر عمّال ميناء طرطوس مطالبهم بأجور أعلى وتعويضات مثل الوجبات المجانية، والنقل المجاني والتأمين الصحي والاجتماعي.^{٧٩}

لم يشجّع الاتحاد العام لنقابات العمال الموظفين على تنظيم إضرابات ونشاطات عمالية للضغط على الشركة الروسية، بل سعى إلى احتوائهم في هذه الحالات النادرة من المعارضة العمالية، واقتصر دوره على محاولة التفاوض لصالح العمال، ولكن بنتائج رديئة كما هو مبين سابقاً. أما أجهزة الدولة فخدمت مصالح الشركة الروسية ورجل الأعمال السوري المتعاون معها.

ظهرت أنباء عن أشكال أخرى من المعارضة العمالية أيضاً. ففي آب/أغسطس ٢٠٢٢، تداول ناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي شائعات عن أن مستشفى السلمية اضطر إلى إغلاق أبوابه إثر رفض الأطباء العمل نتيجة تدني الأجور وعدم توفر الأدوية وصعوبة تأمين مستلزمات المستشفى.^{٨٠} وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، كشف رئيس نقابة عمال البلديات والدولة، فواز الكنج، عن استقالة أكثر من ٥٠٠ عامل في المؤسسات والشركات العاملة في القطن والمواد النسيج والصحة والبلديات والزراعة بسبب تدني الرواتب وارتفاع كلفة المعيشة.^{٨١} وفي نهاية أيار/مايو ٢٠٢٣، قام نحو ٤٠٠ عامل في مؤسسات الدولة إما بالاستقالة وإما باختيار التقاعد المبكر منذ بداية العام بسبب تدني الأجور.^{٨٢} وكشفت أماني العريضة، مدير التربية في السويداء، في منتصف حزيران/يونيو ٢٠٢٣ عن استلام مئات من طلبات الاستقالة في قطاع التعليم منذ بداية العام الدراسي لأسباب شبيهة.^{٨٣}

٧٥. المرجع السابق.

٧٦. صحيفة الوطن، «إشكال جديد بين عمال مرفأ طرطوس والشركة المستثمرة.. النقابة لـ«الوطن»: طلبنا وقف صرف الرواتب لوجود خلل فيها»، ٤ تموز/يوليو ٢٠٢٠، <https://bit.ly/2Z0SL0Q>

٧٧. حسب العمال، تتلقى شركة صدى رواتب العمال من سترويترانسغاز بالدولار الأمريكي وتدفعها بالليرة السورية حسب سعر الصرف الرسمي، وهو أقل من قيمة الليرة السورية في السوق السوداء، الأمر الذي يتيح لشركة صدى الاستفادة بشكل غير قانوني من فرق السعر. عزام علاف وسلام سعيد، «الاستثمار الروسي في الفوسفات السوري A: الفرص والتحديات»، مرجع سابق.

٧٨. جبر برس، «مجدداً.. شركة روسية تطرد موظفين من معامل حمص»، ٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠٢١، <http://bit.ly/3ZEKiNo>

٧٩. صحيفة الوحدة، «عمال مرفأ طرطوس يطالبون بفتح سقف كتلة الأجر وضم خدماتهم السابقة»، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، <https://bit.ly/3H9TVMS>

٨٠. أديب خالد، «الأجور تسبب شللاً حكومياً»، صحيفة قاسيون، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3JxzvON>

٨١. فيسبوك، «أخبار اللاذقية»، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، <https://bit.ly/3lfjzNz>

٨٢. عبيد صيموعة، «بسبب ضعف الرواتب... ٤٠٠ موظف يتخلون عن وظائفهم في الدوائر الحكومية في السويداء خلال أربعة أشهر»، صحيفة الوطن، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٢٣، <https://bit.ly/45E1m9C>

٨٣. عبيد صيموعة، «مئات طلبات الاستقالة من معلمين ومستخدمين... موجه ترويجي: ضعف الرواتب يفرغ المدارس الحكومية من المدرسين لحساب القطاع الخاص»، صحيفة الوطن، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٣، <https://bit.ly/3NjLjYG>

الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أصدر مجلس الوزراء قراراً يمنع من لم يؤديوا الخدمة العسكرية الإلزامية أو خدمة الاحتياط من التقدم إلى وظائف في القطاع العام، ودعم الاتحاد هذه القوانين. على نحو مشابه، تتفق النقابات على مستوى المحافظات والأقاليم، في معظمها، مع سياسات النظام التي تضر عموماً بمصالح العمال. ففي شباط/فبراير ٢٠٢٣ مثلاً، وافق المؤتمر السنوي لنقابات عمال دمشق على اقتراح الحكومة برفع سن التقاعد من ٦٠ إلى ٦٥ عاماً، رغم تدهور ظروف العمل.^{٧١}

إن غياب كل شكل من أشكال المعارضة في نقابات العمال والاتحادات المهنية الرسمية هو نتيجة للقمع والهيمنة اللذين مارسهما النظام على النقابات تاريخياً، ولعقود من السياسات والممارسات الرامية إلى تقسيم المجتمع عبر المحسوبية والتعامل على أساس الولاءات السياسية والتمييز الطائفي والإثني، حتى في التوظيف في القطاع العام، الأمر الذي شكّل عقبات وقيوداً كبيرة، وأدى ذلك كله إلى جعل النشاط العمالي الجماعي أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد.

٣. المعارضة العمالية وأشكال التنظيم البديلة

٣.١ أعمال المعارضة العمالية الدورية والبسيطة في مناطق سيطرة النظام

ظهرت أشكال متنوعة من المعارضة والانتقاد للنظام السوري بسبب الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في سوريا. اندلعت احتجاجات في السويداء ودرعا، خلال السنوات القليلة الماضية، احتجاجاً على تدهور الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى هذه الاحتجاجات، ظهرت أشكال أكثر تواضعاً من المعارضة العمالية لنتائج سياسات الحكومة الليبرالية على ظروف العمل.

نظّم موظفو الشركة العامة للأسمدة ومصنع الأسمدة القريب من مدينة حمص،^{٧٢} التي تخضع لإدارة شركة سترويترانسغاز الروسية منذ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٨ إثر توقيع عقد قابل للتמיד مع الحكومة السورية بموجب قانون الشركات بين القطاعين العام والخاص، إضراباً في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٩ للمطالبة بظروف عمل أفضل، وتحديد ساعات العمل الطويلة والرواتب المتدنية.^{٧٣} بعد بضعة أشهر، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، احتجّ نحو ٣٦٠ موظف على إدارة سترويترانسغاز لميناء طرطوس بعد محاولة الشركة إجبارهم على توقيع عقود جديدة تنص على شروط عمل أسوأ وحقوق أقل.^{٧٤} استندت العقود الجديدة إلى القانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٠، الذي ينظّم التوظيف في القطاع الخاص، عوضاً عن القانون ٥٠ لعام ٢٠٠٤، الذي ينظّم التوظيف في القطاع العام، والذي يؤمّن للعمال رواتب وحوافز أفضل، منها بدل طعام والنقل المجاني والتأمين الصحي والاجتماعي والتقاعد ومعدات الحماية الشخصية.

تخضع شركة سترويترانسغاز، التي تتولى الإدارة وصنع القرار بما يشمل شؤون التوظيف، لإدارة مركزية روسية فرضت نهجاً إدارياً مركزياً، تصدر الأوامر فيه من الأعلى، للتعامل مع المديرين والعمال السوريين في المؤسساتين كليهما. فوق ذلك، للتعامل مع العمّال السوريين في ميناء طرطوس والشركة العامة للأسمدة، تعاقبت الشركة الروسية مع شركة سورية خاصة هي صدى لخدمات الطاقة، التي يملكها رجل الأعمال خنصر علي طاهر.^{٧٥} تتولى صدى مسؤولية التعاقد مع العمال ودفع رواتبهم بالنيابة عن الشركة الروسية.^{٧٦} في شباط/فبراير ٢٠٢٠،

٧١. محمد عادل اللحام، «بصراحة... مؤتمر اتحاد عمال دمشق.. مؤتمر تنحية المطالب»، صحيفة قاسيون، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢٣، <http://bit.ly/3JVFESh>

٧٢. الشركة العامة للأسمدة هي أكبر مجمع صناعي للمواد الكيماوية في سوريا، وتلبي احتياجات القطاع الزراعي من مختلف أنواع الأسمدة.

٧٣. ذا سيريا ريبورت، «تزايد عدد الضربات يسلط الضوء على خطورة الأوضاع الاقتصادية» (بالإنكليزية)، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، <https://bit.ly/2YlKjZd>

٧٤. سناك سوري، «مشاكل بين الشركة الروسية وعمال مرفأ طرطوس... العمال خائفون على حقوقهم»، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، <https://bit.ly/2ABDUdn>

٧٥. لم يكن خنصر علي طه، المعروف باسم أبو علي خنصر، رجل أعمال معروفاً على نطاق واسع قبل عام ٢٠١١. أصبح واحداً من أهم المتعهدين لصالح الفرقة الرابعة لحماية القوافل منذ عام ٢٠١٦.

٧٦. عزام العلاف وسلام سعيد، «الاستثمار الروسي في الفوسفات السوري: الفرص والتحديات» (بالإنكليزية)، موجز سياسات، (فلورنسا: المعهد الجامعي الأوروبي، مسارات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، شباط/فبراير ٢٠٢١)، <https://bit.ly/3N5C25G>

٣،٢ نقابات العمال والاتحادات المهنية خارج مناطق سيطرة النظام

في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام والخاصة بسيطرة تركيا في الشمال الغربي، تكثر النقابات، مثل «نقابة المعلمين الأحرار» التي تأسست في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢،^{٨٨} وبعض الاتحادات المهنية الأخرى، مثل «النقابة المركزية للمحامين الأحرار»^{٨٩} و«نقابة المهندسين السوريين الأحرار»^{٩٠} و«نقابة الأطباء الأحرار»^{٩١}.

وتتمثل الأهداف الأساسية لهذه النقابات في التعبير عن المطالب الديمقراطية ومساعدة مؤسسات المعارضة عموماً وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان وما تتعرض له من تدخل المجموعات المسلحة المحلية وقوات الاحتلال التركي،^{٩١} بالإضافة إلى الاحتجاج على أي تطبيع بين النظام السوري والدولة التركية. الخطاب القائم على المصالح الطبقية للعمال في برامج هذه النقابات محدود، رغم تنظيمها احتجاجات وإضرابات احتجاجاً على ظروف العمل في مرائب مختلفة. حيث شهدت مدينة الباب، وعدة بلدات وقرى أخرى في ريف حلب الشرقي، في نهاية عام ٢٠٢١ احتجاجات وإضرابات نظمتها معلمون احتجاجاً على تدني الأجور والفساد الإداري المحلي.^{٩٢} في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، نُظمت اعتصامات في شمال حلب للمطالبة برواتب أعلى وتطوير العملية التعليمية في المدارس، إلا أنها لم تنجح في تحقيق مطالبها لأن نقابة المعلمين الأحرار علقت الاحتجاجات. في مدينة الباب، تدخلت الشرطة المدنية لإزالة خيمة الاحتجاج قسراً بعد ٢٤ ساعة على نصبها، وتعرض بعض المعلمين للتهديد بالإقالة من وظائفهم.^{٩٣} أدت هذه الظروف بالعيد من المعلمين إلى الاستقالة والبحث عن فرص توظيف بأجور أفضل.^{٩٤} وفي صيف عام ٢٠٢٢، نُظمت عشرات العاملين في المجال الطبي احتجاجاً ليلياً في مدينة الباب رفضاً لعدم المساواة في أجور الأطباء والعاملين في المجال الصحي الأتراك لنظرائهم السوريين.^{٩٥} في أعقاب زلزال شباط/فبراير ٢٠٢٣، نشطت نقابة المهندسين السوريين الأحرار في جمع المعلومات من المجتمع المحلي حول الأضرار والمباني المدمرة، وشكل فرع حلب فرق استشارات هندسية لتقييم وضع المباني.^{٩٦}

في الوقت نفسه، ازدادت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية سوءاً، الأمر الذي زاد عمل النقابات صعوبة. لم تتردد بعض المجموعات المسلحة، على سبيل المثال، في تهديد وملاحقة الصحفيين والنشطاء الإعلاميين الذين انتقدوا أفعالها.^{٩٧} من جهتها، اتخذت السلطات التركية

إجراءات أكثر تنظيمياً عبر فرض سيطرة محكمة على الإدارات المحلية، والتدخل بشكل حاسم في قطاعات محددة، على رأسها التعليم والرعاية الصحية، حيث منع منسق التعليم التركي في عفرين تشكيل نقابة للمعلمين في البلدة، واصفاً ذلك بأنه «فعل سياسي». وبالإضافة إلى ذلك، أجبر المعلمون على توقيع عقود عمل تطوعي تتضمن بنوداً تمنعهم من المشاركة في أي احتجاج أو أي شكل من أشكال الاعتراض على أي طرف، سواء أكان النظام السوري أم غيره.^{٩٨}

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام، لم تتردد حكومة الإنقاذ في إقالة، بل واعتقال، موظفي الإدارات في حال عدم الامتثال لتوجيهاتها. كما منعت حكومة الإنقاذ المحامين المرتبطين بالنقابة المركزية للمحامين الأحرار من العمل في مناطقها، وشكلت نقابة بديلة سميتها «نقابة المحامين السوريين الأحرار»،^{٩٩} وداهمت مقر نقابة المهندسين الأحرار في إدلب، بعد استقالة مجلسها احتجاجاً على ممارسات حكومة الإنقاذ.^{١٠٠}

في مناطق شمال شرق سوريا الخاضعة للإدارة الذاتية، ترتبط معظم الاتحادات والنقابات بحركة المجتمع المدني الديمقراطي التي تأسست رسمياً عام ٢٠١١. وتضم ٢٧ منظمة ونقابة ومنظمة نسوية ومنظمة تعاونية وجمعية.^{١٠١} يتمثل هدف الحركة الرسمي في تطوير «منظمة ديمقراطية من البلديات والمجالس في روجافا». بعد تأسيس الإدارة الذاتية عام ٢٠١٨، ركزت الحركة على العمل كمنظمة للقوى الفاعلة في المجتمع المدني، بما يشمل نقابات العمال وغيرها من المؤسسات التي تنتمي إلى شبكة المؤسسات المرتبطة بحزب الاتحاد الديمقراطي. ويمكن اعتبار هذه المنظمات جزءاً من «المجتمع المدني» أو شبكة نفوذ الحزب، فهي عموماً تتبع وتنفذ استراتيجية الحزب، وإن كانت قادرة أحياناً على إيصال بعض مطالب أعضائها.

تشكلت النقابات في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية عموماً بعد انسحاب النظام من المناطق الشمالية الشرقية في سوريا، وحلول وحدات حماية الشعب محلها، متبوعة بالإدارة الذاتية. وهذه النقابات هي نقابة الإعلام الحر،^{١٠٢} واتحاد الكادحين،^{١٠٣} ونقابة الأطباء، ونقابة الصيادلة، وغيرها. هذه النقابات في معظمها مستقلة رسمياً وتنتخب إدارتها، ولكن كافة النقباء ينتمون إلى حزب الاتحاد الديمقراطي أو ينتمون إلى شبكات نفوذه.^{١٠٤} في الوقت نفسه، تحاول السلطات المحلية الضغط على العاملين في مهن معينة، مثل الأطباء والصيادلة أو العاملين في الإدارات العامة التابعة للإدارة الذاتية، للانضمام إلى النقابات المرتبطة بشبكة الحزب.^{١٠٥}

بالترزامن مع ذلك، اتخذت إجراءات قمعية ضد جهات المجتمع المدني ونقابات العمال التي لا تنتمي إلى شبكة حزب الاتحاد الديمقراطي، ومنها عمل سلطات الإدارة الذاتية على الحد من حرية التعبير أو حرية التجمع. فعلى سبيل المثال، اشترطت سلطات الإدارة الذاتية على الصحفيين العاملين في الشمال الشرقي على الانضمام لنقابة الإعلام الحر للحصول على أوراق اعتماد صحفية. انتقد بعض الصحفيين والمجموعات الحقوقية هذا القرار باعتباره محاولة لفرض قيود على النشاط الإعلامي في المنطقة.^{١٠٦} كما وقعت حوادث اعتقال عشوائية في مناطق مختلفة من شمال شرق سوريا، نفذتها قوات الأمن المرتبطة بالإدارة الذاتية، وهي وحدات الأمن الداخلي (أسايش) ووحدات مكافحة الإرهاب. اعتقلت القوات ٣٠ معلماً في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٢١ في

٨٦. تُسجّل هذه النقابات عادةً لدى المجالس المحلية أو الحكومة المؤقتة. في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، مُنعت بعض هذه النقابات من العمل، وتأسست عوضاً عنها نقابات مرتبطة بهيئة تحرير الشام (مقابلة مع سنان حتاحت، خبير سوري، ٣ أيار/مايو ٢٠٢٣).

٨٧. لتفزيون سوريا، «تشكيل 'نقابة المعلمين الأحرار' وانتخاب أعضائها شرقي حلب»، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3JlJp6F>

٨٨. تأسست «النقابة المركزية للمحامين الأحرار» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وتضم محامين من مناطق مختلفة تحت سيطرة المعارضة.

٨٩. تشكلت نقابة المهندسين السوريين الأحرار الحالية في عام ٢٠١٨، وتضم فرعين هما فرع محافظة حلب وفرع محافظة إدلب.

٩٠. تأسست نقابة الأطباء الأحرار بدايةً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في غازي عنتاب في تركيا.

٩١. على سبيل المثال، نُظمت نقابة المحامين الأحرار في مدينة الراعي في ريف حلب الشمالي احتجاجاً على تدخل تركيا في أنشطتها. المرصد السوري لحقوق الإنسان، «حلب ونقابة المحامين الأحرار احتجاجاً على التدخل التركي في القضايا القضائية والجنائية» (بالإنكليزية)، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٣، <http://bit.ly/3YUw3TB>

٩٢. لتفزيون سوريا، «تشكيل 'نقابة المعلمين الأحرار' وانتخاب أعضائها شرقي حلب»، مرجع سابق.

٩٣. وليد النوفل، «١٢ عاماً: مؤسسات خدمية للثورة في ظل السلطة التركية» (بالإنكليزية)، سوريا على طول، ١٨ آذار/مارس ٢٠٢٣، <https://bit.ly/3JlQD2bP>

٩٤. علا أبو عمشة، «أزمة التعليم في سوريا - وجهات نظر المعلمين» (بالإنكليزية)، الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣، <https://bit.ly/43PNWGN>

٩٥. المرصد السوري لحقوق الإنسان، «معاناة عدم المساواة في الأجور: الكوادر الطبية في الباب تطالب بزيادة الرواتب والمساواة مع نظرائهم الأتراك» (بالإنكليزية)، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3yWpKUL>

٩٦. سوريا على طول، «الزلزال وسنوات من الحرب تحول مبانى شمال غرب سوريا إلى 'قبور فوق الأرض'»، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣، <http://bit.ly/3RFR39>

٩٧. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، «شمال غرب سوريا: الصحفيون يعينون في خوف دائم من الاعتقالات» (بالإنكليزية)، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٣، <http://bit.ly/3ZRH2yI>

٩٨. فوكس حلب، «نقابة المعلمين السوريين في ريف حلب غير شرعية بقرار تركي»، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3yOk5A3>

٩٩. باسل محمد، «محامو الشمال السوري.. كيف يمارسون مهنتهم وما الصعوبات التي تواجههم؟»، لتفزيون سوريا، ٢٠ تموز/يوليو، ٢٠٢٢، <https://bit.ly/3JtFzXm>

١٠٠. ١. فائز الدغيم، «الإنقاذ» تدهم نقابة المهندسين بإدلب.. ما سبب الخلاف بينهم؟»، لتفزيون سوريا، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، <http://bit.ly/3ILSH2S>

١٠١. ١. وكالة أنباء هوار، «حركة المجتمع الديمقراطي: من الألف إلى الياء» (بالإنكليزية)، ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3yP6Qix>

١٠٢. ١. تأسست عام ٢٠١٢.

١٠٣. ١. تأسس عام ٢٠١٨، ويضم أكثر من ٤ ألف عضو حسب إدارته.

١٠٤. ١. مقابلة مع حمزة همكي، صحفي أصله من القامشلي، آذار/مارس ٢٠٢٣، مقابلة مع متخصص مغفل الاسم في حكم الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، آذار/مارس ٢٠٢٣.

١٠٥. ١. مقابلة مع حمزة همكي، صحفي أصله من القامشلي، آذار/مارس ٢٠٢٣، مقابلة مع متخصص مغفل الاسم في حكم الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، آذار/مارس ٢٠٢٣.

١٠٦. ١. سيروان كجو، «العضوية النقابية الإلزامية تضيف إلى العقبات، كما يقول الإعلام في شمال شرق سوريا» (بالإنكليزية)، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3ZR4prR>

اجتماع سابقون، مثل غوران ثيربورن، في حالة التحول الديمقراطي في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بأن «الطبقة العاملة، التي مثلها الحزب الاشتراكي والنقابات، كانت القوة الأهم في أغلبية البلاد في الوصول أخيراً إلى منح حق الانتخاب للذكور جميعاً وفي إنشاء حكومات مسؤولة».^{١١} وإلى جانب الحركات العمالية، لعبت الحركات النسوية دوراً تاريخياً مهماً في العمليات الديمقراطية في مجتمعات مختلفة حول العالم، حيث كان للتنظيم النسوي الجماعي دور بالغ الأهمية في الانتفاضتين الشعبيتين في تونس والسودان، وفي الدفاع عن حقوق النساء والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وإن بناء منظمات مستقلة وكبيرة في المستقبل في سوريا سيكون عاملاً أساسياً في تحسين ظروف المعيشة والعمل للقوى العاملة في البلاد.

المراجع

المقالات الأكاديمية

- Allouni, A. A.: The Labor Movement in Syria. *Middle East Journal*, XIII/1 (1959)
- Azzam Al-Allaf and Salam Said, "Russian Investment in Syrian Phosphate: Opportunities and Challenges," Policy Brief, Florence: European University Institute, Middle East Directions, Wartime and Post-Conflict in Syria, February 2021, <https://bit.ly/3N5C25G>.
- Joseph Daher, "The Political Economic Context of Syria's Reconstruction: A Prospective in Light of a Legacy of Unequal Development," Research Project Report, (Florence: European University Institute, Middle East Directions, Wartime and Post-Conflict in Syria, December 2018), <https://bit.ly/3gKebq3>.
- Joseph Daher, "Syria's Manufacturing Sector: The Model of Economic Recovery in Question," Research Project Report, (Florence: European University Institute, Middle East Directions, Wartime and Post-Conflict in Syria, May 2019), <http://bit.ly/35aCIEk>.
- Joseph Daher, "Pluralism Lost in Syria's Uprising," *The Century Foundation*, May 7, 2019, <https://bit.ly/3AxYlJy>.
- Joseph Daher, "Between Control and Repression: The Plight of the Syrian Labour Force," Research Project Report, (Florence: European University Institute, Middle East Directions, Wartime and Post-Conflict in Syria, July 2020), <https://bit.ly/3jyebth>.

الكتب

- Raymond Hinnebusch, *Syria: Revolution From Above*, (London: Routledge, 2001)
- Middle East Watch, *Syria Unmasked: The Suppression of Human Rights by the Assad Regime*, Yale University Press, 1991
- Volker Perthes, *The Political Economy of Syria Under Assad*, I.B. Tauris, 1995,
- Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press),
- Michel Seurat, *The Barbarian State, 1979-1982* (in French), Presses Universitaires de France, Proche-Orient, 2012,

فصول من كتب

- نبيل مرزوق، "التنمية المفقودة في سوريا"، في عزمي بشارة (تحرير)، *خلفيات الثورة: دراسات سورية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.
- Elisabeth Longuenesse, "Industrialisation and its Social Meaning" (in French), in Raymond A. (ed.), *La Syrie Aujourd'hui*, 1980, 327-358, <https://bit.ly/30PUooh>

مدينتي الدرباسية و عامودا وفي بلدتي الرميلان والمعبدية/غيركي ليجي، بسبب قيامهم بإعطاء دروس خصوصية باستخدام منهج النظام السوري من دون الحصول على موافقة رسمية من الإدارة الذاتية، ولكن أطلق سراحهم جميعاً.^{١٧} وفي العام التالي، في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، نظم المعلمون في ريف دير الزور الشرقي إضراباً احتجاجاً على الوضع الاقتصادي المتدهور في المنطقة، وعلى انخفاض الرواتب الشهرية.

خاتمة

أدى القمع الذي مارسه النظام السوري خلال العقود الماضية على النقابات والقوى اليسارية التي تدافع عن مصالح العمال الطبقية، إلى جانب سياسات السيطرة على الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحادات المهنية واستخدامها سلاحاً، إلى وضع قيود كبيرة على كل شكل من أشكال الحركة العمالية والعمل الجماعي بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في آذار/مارس ٢٠١١. وشكل الاتحاد أداة للسيطرة والقمع في يد النظام، ودافع عن سياساته وروج لعايته داخل البلاد وخارجها، على حساب قطاعات كبيرة من الطبقات العاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، لجأت دمشق لسياسات تشجع الشبكات الزبائنية والهويات القومية (الإثنية والطائفية والمناطقية وغيرها) في البلاد لتعزيز الانقسامات بين السكان، وتحديدًا العمال. شكّلت هذه العوامل أدوات أساسية للنظام السوري لتعزيز قوته وهيمنته على المجتمع، ولضمان تراكم رأس المال والأرباح. وهذه الأدوات هي آلية قوية للسيطرة على النضال الطبقي عبر إنتاج علاقات أتكال بين الطبقات العاملة والنظام. ضمن هذا الإطار، يحرم العمال من إمكانية الوجود المستقل سياسياً، ويؤطرون (ويتصرفون سياسياً) وفق مكانتهم المحددة (الزبائنية أو الطائفية أو القبلية أو الإثنية). طيلة مدة الانتفاضة الشعبية السورية، لعبت قطاعات واسعة من المعارضة دوراً في زيادة هذه الانقسامات الاجتماعية عوضاً عن مساءلتها، حيث حصرت التوجهات السياسية لأهم قوى المعارضة السورية العربية، والمجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مطالبها (بالكلام في المقام الأول) في التحول إلى نظام سياسي ديمقراطي، ولم تواجه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي كانت الأولوية بالنسبة لعدد كبير من السكان، لاسيما في ظل تناقض المساواة وتفاقم أزمات البطالة والفقر على نطاق واسع.^{١٩} وباستثناء مجموعات يسارية صغيرة في بداية الانتفاضة الشعبية السورية، لم يتمكن أي معسكر سياسي مستقل وتقدمي يُعتدّ به من استقطاب عدد كبير من الأتباع بعد عام ٢٠١١. معارضة النظام السوري والقوى الإسلامية المتطرفة.

في هذا السياق، واجهت الإضرابات العمالية وإمكانية التنظيم الذاتي عقبات كبيرة وواجهت صعوبة تهدد ظهورها ووجودها.

ويمثل عدم استقلال الحركة العمالية في سوريا للتعبير عن مطالب عابرة للهويات القومية تحديات كبيرة في وجه حماية مصالح العمال وتحسين ظروف معيشتهم. وقدرة العمال على التنظيم الذاتي والعمل الجماعي محدودة أيضاً بسبب قمع قوات الأمن وضغوط سوق العمل، مع ارتفاع معدلات البطالة وتعمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. تؤدي هذه العوائق إلى إنتاج بيئة لا يستطيع العمال فيها مواجهة أو مقاومة تدهور وتراجع ظروف معيشتهم، أو البنى السلطوية في الدولة. وأصبحت الهجرة الخيار الوحيد لحياة أفضل أمام قطاعات كبيرة من سكان البلاد.

أدت الإضرابات والتنظيم الجماعي للعمال والعاطلين عن العمل دوراً أساسياً في إسقاط رؤوس النظامين التونسي والمصري عام ٢٠١١، والنظام السوداني عام ٢٠١٩. وأظهرت أمثلة الاحتجاج التي قادها الاتحاد التونسي العام للشغل والاتحادات المهنية الأخرى خلال الاحتجاجات في تونس والسودان أهمية التنظيم النقابي الجماعي في تعزيز فعالية النضال الشعبي. لم تتواجد قوى اجتماعية شاملة كهذه في حركة الاحتجاج في سوريا، الأمر الذي قوّض من قدراتها. وعلى نحو مشابه، رأى علماء

١٧.٧. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، "شمال شرق سوريا: احتجاز مجموعة من المعلمين وناشط تعسفاً من قبل الإدارة الذاتية"، ١٢ أيار/مايو ٢٠٢١، <http://bit.ly/42jS298>

١٨. وليد النوفل، "وعود فارغة وأزمة اقتصادية متواصلة: السوريون يتركون وراءهم ويتوقعون الأسوأ" (بالإنكليزية)، سوريا على طول، ٨ كانون الأول ٢٠٢٢، <https://bit.ly/3WcAWaQ>

١٩. انظر جوزيف زاهر، "ضياع التعددية في انتفاضة سوريا"، سينشري فاونديشن، ٧ أيار/مايو ٢٠١٩، <https://bit.ly/3AXyLJy>

١١. مقتبس في بول لو بلان، "ماذا يقول الاشتراكيون عن الديمقراطية؟" (بالإنكليزية)، المجلة الاشتراكية الدولية، العدد رقم ٧٤، ٢٠١٠، <https://bit.ly/3N8SXEx>

التقارير

- عبير صيموعة، «بسبب ضعف الرواتب ... ٤ موظف يتخلون عن وظائفهم في الدوائر الحكومية في السويداء خلال أربعة أشهر»، صحيفة الوطن، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٢٣، <https://bit.ly/45E1m9C>
- عبير صيموعة، «مئات طلبات الاستقالة من معلمين ومستخدمين ... موجه تربوي: ضعف الرواتب يفرغ المدارس الحكومية من المدرسين لحساب القطاع الخاص»، صحيفة الوطن، ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٣، <https://bit.ly/3NjlgYG>
- فايز الدغيم، «الإنقاذ» تدهم نقابة المهندسين بإدلب.. ما سبب الخلاف بينهم؟»، تلفزيون سوريا، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3lSH2S>
- فوكس حلب، «نقابة المعلمين السوريين في ريف حلب غير شرعية بقرار تركي»، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3yOk5A3>
- فيسبوك، «أخبار اللاذقية»، ٢٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠٢٢، <https://bit.ly/3lfbZn>
- محمد عادل اللحام، «بصراحة ... مؤتمر اتحاد عمال دمشق.. مؤتمر تنحية المطالب»، صحيفة قاسيون، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢٣، <http://bit.ly/3JVFesH>
- ميلاد شوقي، «كيف تشطف الثروة من العمال»، صحيفة قاسيون، ١٦ كانون الثاني/يناير، ٢٠٢٣، <https://bit.ly/3TWHfW>
- نبيل عكام، «الطبقة العاملة بين الفرق والنقابات»، صحيفة قاسيون، ٢٨ آب/أغسطس، ٢٠٢٢، <http://bit.ly/408APyQ>
- نبيل عكام، «العمل غير المنظم يزداد اتساعاً»، صحيفة قاسيون، ١٩ تموز/يوليو ٢٠٢٢، <https://bit.ly/407EGLl>
- الوحدة، «عمال مرفأ طرطوس يطالبون بفتح سقف كتلة الأجر وضم خدماتهم السابقة»، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، <https://bit.ly/3H9TVMS>
- وزارة الصناعة السورية، معلومات تم الاطلاع عليها في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩، فيسبوك، <https://bit.ly/2N9BNz9>
- الوطن، «إشكال جديد بين عمال مرفأ طرطوس والشركة المستثمرة»، ٤ تموز/يوليو ٢٠٢٠، <https://bit.ly/2Z0SLOO>
- وليد النوفل، «الزلازل وسنوات من الحرب تحول مبانى شمال غرب سوريا إلى «قبور فوق الأرض»»، سوريا على طول، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣، <http://bit.ly/3lRFR39>
- Adib Khaled, "Wages Cause Government Paralysis," Qassioun Newspaper, August 22, 2022, <http://bit.ly/3Jxzv0N>.
- ANHA, "Democratic Society Movement: TEV-DEM from A to Z," February 7, 2022, <http://bit.ly/3yP6Qix>.
- Oula Abu Amsha, "Education Crisis in Syria - Teacher Perspectives", Inter-agency Network for Education in Emergencies (INEE), February, 14, 2023, <https://bit.ly/43PNWGN>
- Paul Le Blanc, "What Do Socialists Say About Democracy?" International Socialist Review, Issue No. 74, 2010, <https://bit.ly/3N8SXEx>.
- SANA, "A Cooperation Protocol Between the Labor Unions in Syria and Italy," May 13, 2023, <https://bit.ly/43rxq85>.
- SANA, "Syria Participates in 111th Session of ILO Conference, Calls for Lifting Coercive Measures", June 7, 2023, <https://bit.ly/44hoY2B>
- SANA, "WFTU Calls for Putting Pressure on US Administration to Lift Blockade Imposed on Syria," March 5, 2023, <http://bit.ly/3yxnlKy>.
- Sirwan Kajjo, "Mandatory Union Membership Adds to Hurdles, Say Media in NE Syria," May 24, 2022, <http://bit.ly/3ZR4prR>.
- SOHR, "Aleppo, Free Lawyers Syndicate Protests Against Turkish Interference in Judicial and Criminal Issues," February 28, 2023, <http://bit.ly/3YUw3TB>.
- Synaps, "Syria Becoming Women's Tough Bargain," August 15, 2022, <https://bit.ly/3O9qywj>.
- Syrian Observatory for Human Rights (SOHR), "Suffering Pay Inequality: Medical Cadres in Al-Bab Call for Salary Increase and Equality with Turkish Counterparts," August 22, 2022, <http://bit.ly/3yWpKUI>.
- Syrians For Truth and Justice, "Northeastern Syria: Group of Teachers, One Activist Arbitrarily Detained by the Autonomous Administration," May 12, 2021, <http://bit.ly/42jS298>.
- Syrians For Truth and Justice, "Northwestern Syria: Journalists Live in Constant Fear of Assassinations," March 20, 2023, <http://bit.ly/3ZRH2yl>.
- رشا سيروب، «صدمة كورونا والعاملين في القطاع الخاص» (كذا في الأصل)، الاتحاد العام لنقابات العمل المرصد العمالي للدراسات والبحوث، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، <https://bit.ly/2Y0UBQK>
- Khalid Abu-Ismael, Ali Abdel-Gadir and Heba El-Laithy, (2011), "Poverty and inequality in Syria (1997- 2007)," UNDP, <https://bit.ly/3SOIQFU>
- International Labour Organization (ILO), "Gender, Employment and the Informal Economy in Syria," 2010, <https://bit.ly/2lb958X>.
- ILO, "ILO Visits Aleppo's Damaged Neighbourhoods in Preparation for Emergency Employment Scheme," February 17, 2023, ReliefWeb, <https://bit.ly/3LvnGul>.
- ILO, "Syria: Social Security Programmes," consulted on March 22, 2023, <https://bit.ly/3Zbp6NU>.
- ILO, "Over 725,000 People Affected by Loss of Livelihoods after Syria Earthquakes," March 28, 2023, <https://bit.ly/3K5qtlv>.
- ILO, "Syria," consulted on April 24, 2023, <https://bit.ly/3Amfay>.
- International Trade Union Confederation, "2012 Annual Survey of Violations of Trade Union Rights – Syria," June 6, 2012, <https://bit.ly/2N8zofj>.
- OCHA, "Flash Appeal: Syrian Arab Republic Earthquake (February - May 2023)," February 14, 2023, <https://bit.ly/3YKl8eC>.
- Syrian Centre for Policy Research (SCPR), "Justice to Transcend Conflict," June 1, 2020, 9, <https://bit.ly/3dA3iE1>
- The World Bank, "Syria Economic Monitor Lost Generation of Syrians", Spring 2022, <https://bit.ly/3Xgn4gh>

مقالات إلكترونية

- الاتحاد العام لنقابات العمال، «الهيكل التنظيمي»، <https://bit.ly/41zx1Xw>
- أثر برس، «تأسيسها "خبر على ورق" .. شركات عقارية لم تنفذ المطلوب منها، وخبير عقاري لـ "أثر": الموظف بحاجة لـ ٣٥ سنة ليشتري منزل»، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3Ysa4N1>
- باسل محمد، «محامو الشمال السوري.. كيف يمارسون مهنتهم وما الصعوبات التي تواجههم؟»، تلفزيون سوريا، ٢ تموز/يوليو، ٢٠٢٢، <https://bit.ly/3JtFzXm>
- البناء، «المؤتمر السابع والعشرون لاتحاد نقابات عمال سورية يختتم أعماله وإعادة انتخاب القادري رئيساً»، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢، <https://bit.ly/3oEkaET>
- تلفزيون سوريا، «تشكيل «نقابة المعلمين الأحرار» وانتخاب أعضائها شرقي حلب»، ٨ كانون الثاني/يناير، ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3JlJpf6E>
- الجمهورية العربية السورية مجلس الشعب، «القانون ٥ لعام ٢٠٢٠ نظام العاملين الأساسي في الدولة»، ٤ كانون الأول/ديسمبر، <https://bit.ly/3N2sSH8>
- حبر برس، «مجدداً.. شركة روسية تطرد موظفين من معامل حمص»، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، <http://bit.ly/3ZEKiNq>
- سانا، «القادري: الحصار والإجراءات القسرية سياسات عقاب جماعي مدانة ومرفوضة»، ٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، <http://bit.ly/3J4TEek>
- سانا، «المؤتمر السابع والعشرون للاتحاد العام لنقابات العمال يختتم أعماله بانتخاب المجلس العام والمجلس التنفيذي»، ١٦ شباط/فبراير، ٢٠٢٢، <https://bit.ly/3mXmshM>
- سانا، «الموافقة على منح عمال المخابز ١١٥ ليرة بدل عمل إضافي وتسوية أوضاع المياومين بشركة إسمنت حماة»، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٦، <https://bit.ly/3fBGzsn>
- سبوتنيك عربي، «رئيس اتحاد العمال السوري: إعادة الأعمار ستتم بأيدي سوريا ولن نحتاج إلى أحد»، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، <https://bit.ly/2Y72aTU>
- سناك سوري، «اتحاد نقابات العمال يمنع جريدة من حضور اجتماعه!»، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٩، <https://bit.ly/2AJclLc>
- سناك سوري، «دون أن يؤمن ثمن وجبة للعمال.. "القادري" رئيساً لاتحادهم مجدداً»، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/2CzoXiC>
- سناك سوري، «مشاكل بين الشركة الروسية وعمال مرفأ طرطوس».. العمال خائفون على حقوقهم»، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، <https://bit.ly/2ABDudn>
- السويداء ٢٤، معلومات تم الاطلاع عليها في ٤ حزيران/يونيو ٢٠٢٠، فيسبوك، <https://bit.ly/2YhcxDA>

- The Syria Report, "Chart: Number of Public Sector Employees (2002-2021)," May 16, 2023, <https://bit.ly/3oFs15h>.
- The Syria Report, "ILO to Provide Grants to Damascus Chamber of Industry and Trade Unions," March 28, 2023, <https://bit.ly/3n18vQ1>.
- The Syria Report, "Increasing Number of Strikes Highlights Severity of Economic Conditions," April 5, 2019, <https://bit.ly/2YIKj15>.
- The Syria Report, "Public Sector Recruitment Campaign Falls Short Despite Fears of Labour Shortages," October 4, 2022, <https://bit.ly/3JpXXRo>.
- Tishreen Newspaper, "Regime Government Amends Private Sector Labour Law," The Syrian Observer, March 13, 2019, <https://bit.ly/2N326Ov>.
- Walid Nofal, "Empty Promises and Unrelenting Economic Crisis: Syrians Leave 2022 behind, Expecting Worse," Syria Direct, December 8, 2022, <https://bit.ly/3WcAWaQ>.
- Walid al-Nofal, "12 Years On: 'Revolution' Service Institutions Under Turkish Authority," Syria Direct, March 18, 2023, <https://bit.ly/3JQD2bP>.

المقابلات

- مقابلة مع متخصص مغفل الاسم في شؤون الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، آذار/مارس ٢٠٢٣.
- مقابلة مع حمزة همكي، صحفي، من القامشلي في الأصل، آذار/مارس ٢٠٢٣.
- مقابلة مع سنان حتاحت، خبير سوري، ٣ أيار/مايو ٢٠٢٣.

**FRIEDRICH
EBERT 
STIFTUNG**

